«تعويضات العدالة البيئية حق لدول الجنوب على البلدان الملوثة»

ما المقصود بالعدالة البيئية ؟

قبل تحديد هذا المفهوم لا بد من العودة إلى المعطيات التاريخية. الدول المصنعة لوثت الأجواء العالمية لعقود وقرون طويلة وأوصلتنا للحالة الصعبة التي يوجد عليها المناخ العالمي اليوم، بينما دول الجنوب والدول الفقيرة لم يكن لها أي دور في هذا التلوث وبالتالي فنحن أمام إشكالية مناخية تاريخية تنعكس آثارها على عالم اليوم، حيث أن دول الجنوب بما فيها المغرب، تؤدي ضريبة تلوث غير مسؤولة عنه، ومن هنا يأتي أحد مبادئ هذه العدالة البيئية والذي يتوقف على تعويض الدول التي تعاني منه. المعنى الثاني للعدالة البيئية يتعلق بالشعوب والشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة التي تعتبر الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، وعلى رأس هذه الشرائح هناك النساء. وعليه فإن معنى العدالة البيئية هنا يرتبط بدعم هذه الفئات عبر تخصيص مساعدات مادية مباشرة. من هنا جاءت فكرة إنشاء الصندوق الأخضر بقيمة مائة مليار دولار لفائدة الدول والفئات المتضررة في مؤتمر كوب 21 الأخير بباريس مثلا. العدالة البيئية أيضا يجب أن تنصب على إشكاليات مناخية غير مسبوقة تتعلق بإمكانية اختفاء دول من الوجود كالدول الجزرية مثلا في المحيط الهادي، وهو ما يعني الكثير من الجهد والإمكانيات.

ماذا عن العدالة البيئية في المغرب ؟

على المستوى الرسمي يستعد المغرب اليوم لاحتضان مؤتمر كوب 22 بحكم أنه الرئاسة الصاعدة للمؤتمر وقبل أن يتسلمها رسميا في 7 نونبر القادم، فإن سعيه سيكون حثيثا لتنمية الوعي حول قضايا العدالة البيئية سواء بالنسبة للوفود المشاركة في المؤتمر أو محليا بالنسبة للمواطنين المغاربة. توعية المجتمع المغربي لتحمل مسؤولياته في مسألة التغيرات المناخية ترتبط أيضا بأخذه لزمام المبادرة في تبني الاستراتيجيات الكبرى التي يتعبأ من أجلها المغرب الآن والمتعلقة بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية كالماء مثلا. وهذا النوع من التحدي المجتمعي هو ما سيفرض الآليات والمساطر المتعلقة بتحديد مفاهيم العدالة البيئية لدى السلطات المغربية والمواطن. في السياق نفسه علينا توليف الخبرة الوطنية الكبيرة في المجال البيئي مع خبرات المجتمع المدني وباقي الكفاءات الوطنية بما فيها النسائية المتخصصة في إنتاج المواد الأولية الطبيعية لبلورة تصور مغربي خاص بالعدالة البيئية .

بصفتكم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هل تتوفرون على آليات لمراقبة «العدالة البيئية» على الأرض ؟

إلى حدود الساعة دورنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقتصر فقط على تسهيل ولوج النسيج المجتمعي الوطني للمؤسسات الدولية، حيث تلعب هذه المؤسسات مثل «غرين بيس» دورا كبيرا في التحسيس بالقضايا البيئية الكبرى والنضال من أجلها في إطار ما يعرف الآن بالعدالة البيئية. وبالتالي فدورنا الأول يكمن في تعزيز تواجد نسيجنا الجمعوي عالميا وإقليميا في قضايا البيئة. ثاني دور يضطلع به المجلس في هذا السياق، هو وضع تصور شامل قيد الإنجاز في الجهات الـ12 للمملكة، لتفعيل العمل البيئي وهو حلم سنعمل على تحقيقه خلال السنة ونصف القادمة.